

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من حركة القساوسة أنصار الحياة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210113 210113 12-64039 (A)



بيان

يعد الموضوع ذو الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منه، موضوعاً بالغ الأهمية، وذلك لأن العنف ضد المرأة ينال من الكرامة المتأصلة في المرأة ويحطّ من قدر البشرية جمعاء.

ويجب القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء والوقاية منه طوال دورة حياتهن. وتوجد حالياً ٢٠٠ مليون امرأة وفتاة مفقودة من العالم، وهن ضحايا العنف الذي يحطّ من قيمة حياة المرأة والذي يكون غالباً نتيجة تفضيل الفتيان من الناحية الثقافية. وقد قتل الكثير من هؤلاء الفتيات "المفقودات" نتيجة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، ووقعت أخريات ضحايا لأعمال العنف التي استهدفت الفتيات والنساء.

ويجب أن يبدأ القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بشكل دائم من المكان الذي يبدأ فيه العنف، وهو الرحم. ويعد الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين أقصى أعمال التمييز ضد الفتيات، حيث يتم تحديد الطفلة في الرحم، وتنتهي حياتها مجرد أنها طفلة. إن هذا العنف، الذي يجري فقط لأنها فتاة، يمثل بداية "القتل على أساس الجنس" أو "قتل النساء". وليس من المستغرب أن أخطر عبارة في العالم هي عبارة "إنها فتاة".

ويجب عدم السماح لأحد ممارسة العنف ضد الفتيات لأي سبب كان، بما في ذلك الأم التي تريد أن تلد صبيّاً لكنها تجد أنها حامل بأنثى. ويجب أن يكون هناك احترام دائم لحياة الفتيات والنساء طوال دورة حياتهن، بدءاً من الحق في الحياة. إذ إن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين يعتبر أنه لا توجد قيمة أو أهمية لحياة أصغر الإناث. ويعد الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين عنفاً يقوم على نوع الجنس ضد الفتيات العاجزات عن الدفاع عن أنفسهن.

ويجب الاعتراف بأن للطفلة قيمة وأهمية ولها الحق في الحياة منذ لحظة وجودها. فالحياة استمرارية، ولا يصبح لحياتها قيمة فجأة في أي فترة من الزمن إذا لم تحصل عليها منذ لحظة الإخصاب. وفي السنوات التي تعقب الولادة، يجب حمايتها من جميع أشكال العنف والإيذاء، وأن تتاح لها نفس الفرص المتاحة للبنين. وينبغي أن تكون قادرة على الذهاب إلى المدرسة من دون خوف بأنها ستعرض للاعتداء أو أنها ستعرض للعنف عندما تذهب لجمع الحطب أو الماء. كما ينبغي أن تحصل على الرعاية الصحية والطعام المغذي.

وثمة صلات واضحة بين ممارسة العنف ضد المرأة وبين قدرتها الفريدة على الإنجاب. ويتجلى ذلك بوضوح شديد في أصول الإجهاض بسبب جنس الجنين، وفي ارتفاع مستوى العنف الموجه إلى النساء الحوامل.

وتتبع مارا هفستيندال، مؤلفة كتاب "الاختيار غير الطبيعي" آثار الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين وترجعه إلى جهود تحديد النسل الساعية إلى الحد من عدد البنات المولودات، مما يؤدي إلى الحد من عدد الأمهات وعدد الأطفال في المستقبل. وأدت هذه الاستراتيجية التمييزية إلى إهلاك الأجنة الإناث على نحو مريع، وإلى ارتفاع عدد النساء المفقودات في يومنا هذا. كما ساهمت في نشوء الرأي الإشكالي الذي يؤمن به الكثيرون وهو أنه يمكن الاستغناء عن حياة الفتيات والنساء، وأن قيمتهن لا تساوي قيمة حياة الفتيان والرجال.

وإن عواقب الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين تؤدي إلى إحداث خلل في نسب الولادة، ولا سيما في الصين والهند، التي أدت إلى زيادة العنف ضد المرأة. فقد ازداد الاتجار بالجنس، وتُخطف النساء ويبيعن كعرائس، وترغم الفتيات على ممارسة الدعارة، وانخفض عدد مقدمات الرعاية للمسنين المتوفرات، ولا سيما الرعاية التي تؤثر على النساء المسنات، اللاتي يتعرضن في سنواتهن الأخيرة إلى سوء المعاملة والإهمال.

ومن المظاهر الأخرى للصلة التي تربط بين العنف ضد المرأة وبين قدرتها على الإنجاب هو العنف الذي تمثله حملات التعقيم تحت ستار تحديد النسل. إن الاعتداء الجسدي الانتقائي على قدرة المرأة على الإنجاب من خلال التعقيم يظهر فظاعة الاعتقاد التمييزي بأن المرأة "معيبة" نوعاً ما بسبب قدرتها على الإنجاب. ويجب "إصلاح" هذا "العيب" من خلال إتلاف أو إزالة ذلك الشيء الذي يجعلهن إناثاً وقادرات على الحمل والولادة.

ولن يتوقف هذا العنف إلا عندما يتم قبول المرأة ومنحها التقدير من أجل قدراتها على الإنجاب، وعدم التمييز ضدها وتعريضها للعنف بسبب ذلك.

ويتجلى هذا العنف بأسوأ أشكاله قسوة في ممارسة الإجهاض القسري.

وأكثر ما يتجلى الإجهاض القسري في الصين، حيث يُستخدم كأداة لكفالة الامتثال لسياسة تقييد الولادة الصارمة التي تمنع الكثير من الأزواج من إنجاب أكثر من طفل واحد ولا تسمح بالإنجاب إلا بموافقة الدولة. وتعرض النساء بصورة روتينية إلى عنف الإجهاض القسري الذي تدعمه الحكومة عندما يثبت أنهن ينتهكن سياسة الإنجاب، وغالباً ما يكون ذلك في المرحلة الأخيرة من الحمل. ويلحق الإجهاض القسري عنفاً جسدياً لا يمكن وصفه بالنساء الصينيات، اللاتي يكافحن للإبقاء على حياة أطفالهن ضد موظفي الدولة الذين

يجرّونهم إلى عيادة الإجهاض وهن يصرخن ويقاومن، والذين يوجّهون لهؤلاء النساء اللاتي لا حول لهن ولا قوة شتى أنواع الإساءات الجسدية واللفظية والعاطفية.

وتؤثر الصدمات النفسية الناجمة عن الإجهاض القسري على حياة المرأة وتلحق بها أضراراً جسدية ونفسية وعاطفية مريعة. ويعد الإجهاض القسري جريمة عنف صنفتها محكمة جرائم الحرب في نورمبرغ بألمانيا بمثابة تعذيب. ويجب إدانة الإجهاض القسري في الصين ووقفه.

وتظهر الصلة بين العنف ضد المرأة وقدرتها على الإنجاب من خلال الإجهاض بالإكراه. إذ تتعرض أعداد كبيرة جداً من النساء الحوامل إلى التهديد من قبل أزواجهن أو أصدقائهن، أو أفراد أسرهن الآخرين، حتى يجهضن، بينما ترفض النساء القيام بذلك. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تزداد الأدلة على عدد النساء اللاتي أرغمن أو أكرهن أو مورس عليهن الضغط ليجهن. وتُصنع بعضهن وتوجّه لهن اللكمات ويهددن، بما في ذلك بأسلحة قاتلة، حتى يوافقن على الإجهاض. أما النساء اللاتي يرفضن الإجهاض، فإنه يتم الاعتداء عليهن ويتعرضن للعنف الموجه لقتل الطفل في الرحم أو بقتل المرأة وطفلها معاً.

ويجب أن يتوقف الإجهاض القسري وما يرافقه من عنف. فالمرأة تستحق أفضل من الإجهاض.

والإجهاض بطبيعته عمل من أعمال العنف الموجهة إلى الطفل الذي لم يولد بعد، لكنه يلحق أيضاً الضرر بالمرأة ويستغلها ويحطّ من شأنها.

ويجب منع ممارسة العنف ضد الفتيات والنساء والقضاء عليه طوال حياة المرأة. وينبغي ألا تموت الطفلات اللاتي لم يلدن بعد لمجرد أنهن إناث. وتبدأ المساواة الحقيقية بين الفتاة والفتى عندما يُرحّب بكليهما في الرحم وعند الولادة، ويحميهما القانون. ويجب تقييم المرأة باعتبارها نداً للرجل وتقديرها واحترامها على قدرتها الفريدة على الحمل والولادة. وينبغي أن تخلو حياتها من العنف وأن تقدم لها المساعدة خلال دورها الهام كأم. ويتوقف مستقبل جميع البلدان على صحة المرأة والفتاة.